كلمة معالي الأستاذ ميشال اده

في الندوة عن سليم تقلا

الاثنين ١٤ كانون الثاني ٢٠١٣

التحية التي نتوجّه بها، اليوم، الى ذكرى سليم تقلا ليست مجرّد وفاء لدور تاريخيّ سطّره الى جانب قبضة من رفاق دربه في انتزاع الاستقلال للبنان دولة حديثة ؛ وهذا قبل الزجّ به، وبهم، في سجن قلعة راشيا، وأثناءه، وبعده. ولا هي، أيضاً، مجرّد عرفانٍ بجميل صنيع هؤلاء الفَعَلَة القِلَّة، آباء استقلالنا ومؤسّسيه.

إنّي أرى إليها كذلك وقفة واجبة، صادقة، عند الأساس الجوهري الذي عليه بنى أولئك المؤسسون استقلال لبنان، فيما نحن نتواجه، اليوم، بأخطار عاصفة تتهدّد هذا اللبنان كياناً، ومجتمعاً، ودولةً ووطناً مستقلاً.

إنّهم لم يبنوه على مجرد المعارف والمدارك بالمناهج وبالنظم السياسية المختصة ببناء الدولة الحديثة – وهم نخبة متميّزة من مفكرين وسياسيين رفيعي الثقافة، كانوا، على اختلاف أديانهم ومذاهبهم، من أوائل المجلّين في تحصيلهم المدرسي والجامعي في مدارس اليسوعية وعينطورة. ولم يبنوه انطلاقاً من التجاbات والأهواء الفئوية التي كانت حاضرة متنازعة في تلك المرحلة التي طفرت في البيئة العربية، والمتوسطية منها بخاصة. أجل، إنّهم لم يبنوا استقلال لبنان على أساس هذا الميل أو ذاك لدى هذه المجموعة أو تلك من اللبنانيين. لم يبنوه لا على أساس المحفوظات والنماذج والأنظمة المفصّلة المنقولة. ولا على أساس أنّ هذه المجموعة أو تلك من اللبنانيين ليست سوى جالية لهذا البلد العربي أو ذاك، أو لهذا البلد الأجنبي أو ذاك.

بل إنّهم التفتوا الى الوقائع اللبنانية المجتمعية التاريخية الخاصة التي تطبع هذه البقعة الجغرافية البشرية. نظروا الى مسألة بناء الاستقلال من زاوية خصوصية هذا اللبنان، أولاً وتحديداً. وخصوصيته هي أنّه ليس بلداً متجانساً، بل بلد غير متجانس دينياً وغير أحادي ثقافياً. لم تفتهم، الملاحظة الدقيقة، ولا المراجعة التاريخية الدقيقة بقديمها وحديثها، بأنّ هذه المجموعات المتنوّعة دينياً قد تجاورت وتعارفت الى بعضها البعض، وتعايشت مع بعضها البعض، وارتضت هذه الصيغة من العيش فيما بينها، على أساس التنوّع وليس الأحادية. وهذا منذ ما يقارب ١٣٥٠ سنة، أي منذ أن بدأت هذه البيئة الخاصة تتّخذ، بعد الفتح الإسلامي، ملامح بيئة مجتمعية أو ملامح جغرافية لعائلات روحية متعدّدة، لتتشارك لاحقاً – رغم كلّ التأزّمات والNحترابات المحلية، الخارجية البواعث على الدوام – في صوغ هذه البيئة دولة حديثة وكياناً

مجتمعياً مفطوراً في مراحل تطوّره اللاحقة على التنوّع والتعدّد.

أجل لقد سعى معاً، كلّ من ميشال شيحا وبشاره الخوري وسليم تقلا ورياض الصلح، وتضافرت جهودهم الفذّة وأفكارهم الخلاّقة معاً، من أجل أن يكون الأساس الراسخ للبنان الدولة الحديثة هو أرضيتها المجتمعية الطبيعية بتاريخيتها الملموسة.

نعم أسّسوا الاستقلال على صخرة تنوّع مكوّناته بالذات. أي على الحقّ في الاختلاف عن الآخر، واحترام هذا الآخر والقبول به باختلافه. فلا إلغاء ولا صهر ولا استتباع. فيكون الآخر شريكاً مختلفاً كامل الشراكة، ليغدو بحقّ جزءاً من تعريف ذاته كذلك.

سليم تقلا كان واحداً أساسياً من أولئك الرؤيويين الذين توافقوا على أنّ قاعدة تكوين دولة لبنان الحديثة، إنمّا هي هذا التنوّع الذي سبق قيامها، والمطالبة، دائماً وأبداً، بأن تحافظ عليه وترعى شؤونه. سليم تقلا كان ملماً جداً بخبرات وتجارب بروتوكول ٩ حزيران ١٨٦١، وبروتوكول ٦ أيلول ١٨٦٤ في عهد المتصرّفية، وحينما كانت الأغلبية العددية هي للمسيحيين وللموارنة بخاصة. كما كان معايناً شخصياً للتجربة التعسّفية المؤلمة التي سعى المفوّض السامي الجنرال سارّاي الى فرضها باسم الديموقراطية الأكثرية العددية، دونما أي مراعاة للأساس الجوهري المجتمعي الخاص الذي ينطوي عليه التمثيل السياسي لجميع عائلات لبنان الروحية، والذي أفشل مشروع سارّاي، ثمّ ليتجسّد لاحقاً هذا التمثيل بالذات، الأساس الضامن لصيغة العيش المشترك، ولبناء دولة الاستقلال في آن.

سليم تقلا كان دينامي الوعي والسعي والحضور، مسهماً بصورة خلاّقة في رسم توجهات دستور ٢٣ أيار ١٩٢٦، وفي بلورة «الميثاق الوطني» وتظهيره عملياً. لقد كان من أبرز الذين استُشيروا، في سياق عملية التحضير لوضع هذا الدستور. وإليه يعود فضل المبادرة الى وجوب تركيز العلاقات بين لبنان وسوريا على «اتفاقات ملموسة بين الحكومتين تقرّ على أساس أكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين في مجلس نواب كلٍّ من البلدين. وهذا في الوقت الذي كانت غالبية الاقتراحات، في هذا الصدد، تدعو الى بناء العلاقات بين البلدين على صيغة الفيدرالية أو الكونفدرالية. أو الى حصرها بالمصالح المشتركة (الجمارك، وسكة الحديد، وبنك سوريا). وفي الممارسة السياسية والعملية لتجسيد روحية الميثاق، داخلياً، لعب سليم تقلا دوراً بارزاً هاماً في تعزيز العلاقات والاقتناعات المشتركة، في هذا الخصوص، بين بشاره الخوري ورياض الصلح، وفيما بين آخرين غيرهما كذلك من رجالات الاستقلال الأوائل.

يجدر بنا أن نستذكر، هنا، عبارة لرياض الصلح الذي لم يملّ من ترددها بشأن ترسيخ هذا الاستقلال، قائلاً : «لن يكون هذا البلد مستقلاً إلاّ بشرط أن يتّفق مسيحيوه مع مسلميه». كما أنّه لم يملّ من توضيح هذا القصد الجوهري بصورة

يستعين بها لشرح ذلك الميثاق الوطني ذاته قائلاً :

«يتألّف العقد من حَجَرَيْن. وما دام أحدهما ملتصقاً بالآخر، فلا شيء يقوى على هذا العقد. أمّا إذا أزحنا واحداً منهما من مكانه، فسوف ينهار الآخر فوراً».

دور سليم تقلا هذا، في تأكيد الحقيقة اللبنانية والاستقلالية اللبنانية ضمن بيئة لبنان العربية، كان مجلّياً، ومقرّراً كذلك، على الصعيد العربي. فإليه يعود أمر انتزاع الإجماع العربي في العام ١٩٤٤ على الاعتراف باستقلال لبنان الناجز التام، وبسيادته على كامل أراضيه بما في ذلك الأقضية الأربعة التي كانت محطّ مطالبات بإلحاقها بدولة سوريا.

وقف سليم تقلا في مؤتمر الاسكندرية العربي عام ١٩٤٤ (٢٥ أيلول – ٧ تشرين الأول ١٩٤٤) للبحث في مسألة الوحدة العربية ليتكلّم باسم الوفد اللبناني قائلاً :
«لبنان إبن العربية البار»، أي اللغة العربية. ومن هذا الباب بخاصة، أكّد مقولة أنّ «لبنان ذو وجه عربي»، وكان مسهماً لامعاً في تحويل النقاش في الوحدة العربية، الى نقاش، فإقرار، بتأسيس «جامعة الدول العربية». فأرسى سليم تقلا، حينها، مسألة التعاون الواجب بين الدول العربية الأعضاء في هذه الجامعة على احترام سيادة كل دولة من دولها. أمّا بعد وفاته في ١١ كانون الثاني ١٩٤٥، فتابع خلفه في وزارة الخارجية هنري فرعون هذا المسار ذاته، بالروحية ذاتها التي رسمها الراحل الكبير.

هذا البناء الحديث لدولة لبنان الحديثة الذي قام على تمكين العائلات الروحية جميعها من أن تعيش سياسياً معاً، من أن تتشارك في وضع القوانين الناظمة لحياة جميع مواطنيها، إنّما يتحقّق بأن تكون هذه المكوّنات موجودة وممثّلة بشكل صحيح متوازن في السلطة التشريعية أولاً.

بل هو نموذج يُطرح اليوم، ويُؤْخذ مثلاً يُنَوَّهُ به اليوم، باعتباره صيغةً مجتمعية يصحّ الأخذ بروحيتها الجوهرية على مستوى دول وبلدان كبرى وصغرى في عالمنا المعاصر. لماذا ؟

لأنّ صيغتنا التي أوجدت لبنان وأبقت عليه، وتبقى على استمراره وديمومته بكونه مجتمعاً غير متجانس، هي التي تحفظ الجوهر الديموقراطي الحقّ في المجتمعات التي أضحت غير متجانسة دينياً وإتنياً في العالم ولا سيما في الغرب. مسار الدول، والكبرى منها بالأخص، في العالم المعاصر، بدأ يتحوّل متسارعاً الى عدم التجانس. والعديد من هذه الدول بات يعاني مشاكل فشل الصيغ الاندماجية التقليدية السائدة مثلاً في فرنسا، وفي سويسرا، وفي هولندا، وفي النروج، وفي ألمانيا، وفي الولايات المتّحدة، وفي...

بعدما تخفّف عالمنا من الاستقطاب الثنائي الذي أثقل كاهله ردحاً من الزمن ناهز

القرن، تحمل الوقائع الحالية على الملاحظة بأنّ التحدّي الأكبر الذي تواجهه البشرية اليوم، لا سيما منذ أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، هو مسألة العيش معاً بين المسلمين وغير المسلمين.

هل يمكن العيش بأمن وسلام واحترام مع التعددية التي يتميّز بها عالمنا ؟ وكيف يمكن أن نحوّل هذه التعدّدية من ذريعة للتناحر والتصادم والتنافر الى دعوة، وصيغة، للتواصل والى مصدر غنى للجميع ؟

إنّ التحوّلات الديموغرافية والمجتمعية التي انتقل فيها الإسلام، في العالم، من إطار مئة مليون تقريباً منذ مئة عام الى أكثر من مليار ونصف حالياً، وفي ظلّ انتشار متزايد للإسلام لم يعد مقصوراً على بلدان حوض المتوسط وآسيا الصغرى وبعض بلدان الشرق الآسيوي، بل هو يتمدّد في البلدان الصناعية المتقدّمة الكبرى كذلك... إنّ كلّ ذلك يجعل العالم منشغلاً، اليوم، في التوصّل الى صيغة مجتمعية أخرى، لم تعد الديموقراطية القائمة على الأكثرية العددية، بقادرة على توفيرها. إنّ الديموقراطية الأكثرية العددية باتت في مجتمع غير متجانس صنواً للإلغاء، والإستتباع. وهذا ما يتجلّى بجنوحٍ جديدٍ الى العنصرية لدى ديموقراطيات الغرب التي لم تعد مجتمعاتها متجانسة.

ميشال شيحا وبشاره الخوري وسليم تقلا، ورياض الصلح الذين توصلوا الى إقرار الدستور اللبناني، الاستقلالي الأوّل على أساس التمثيل السياسي المتوازن لعائلات لبنان الروحية، ومن تطبيقه بصيغة الميثاق الوطني العملية، أبقوا – على حدّ قول الرئيس بشاره الخوري – «على الطائفية بصورة مؤقتة باعتبارها تقليداً حكيما...». الـ«بصورة مؤقّتة» كانت قد وردت كذلك في دستور ١٩٢٦ إنمّا بصيغة «رغم الامتعاض...». لكن هذا التقليد الحكيم استمرّ في دستور ١٩٩٠، حين تمّت إضافة المادة ٩٥ على هذا الدستور، والتي نصت على :
«تشكيل الهيئة الوطنية لدراسة ووضع خطة مرحلية لإلغاء الطائفية السياسية».

فيما العالم يتّجه منتبهاً الى صوابية الصيغة اللبنانية، لماذا ما تزال تجري المطالبة في لبنان، من حين لآخر، ولا سيما في السنوات الأخيرة، بإلغاء ما سمّي «الطائفية السياسية»، بما هي تعبير انتقاصي للتمثيل السياسي المتوازن لعائلات لبنان الروحية ؟ العالم يمشي الى اللاّ تجانس بمجتمعاته. فلماذا يُطالب اللبنانيون بالتراجع عن هذا التمثيل السياسي للطوائف والمذاهب ؟

لماذا هذه الدعوة شبه الموسمية الى «إلغاء الطائفية السياسية» لصالح الاحتكام الى العدد والأكثرية، فيما أثبتت ممارسة الديموقراطية العددية إلغاء الآخرين ليس إلاّ في المجتمعات غير المتجانسة ؟

التمثيل السياسي للعائلات الروحية في المجتمع غير المتجانس هو التعبير الحقيقي، في الوقت نفسه، عن أمر آخر يوازي من حيث الأهمية مضمونه الديموقراطي : ألا وهو تأمين الضوابط التي تلجم الاستقواء والتسلّط.

لقد نوّهت من قبل قليل بالحكمة التي ألمح إليها الرئيس بشاره الخوري، والتي رأى إليها مسوّغاً للحفاظ على ما أسماه الطائفية «بصورة مؤقتة».

وإنّها لحكمة يحسن الأخذ بها لا سيما وأنّ بلدان العالم الباتت غير متجانسة كلبنان، تتطلّع الى صيغتنا باعتبارها مرجعية للديموقراطية يجدر الأخذ بها.

تلك هي خلاصة تجربة فذّة، تاريخية الأبعاد، كان سليم تقلا واحداً من أبرز صانعيها ومطبّقيها.

وإنّ لنا في اجتماع اللبنانيين المهيب، في المأتم الوطني اللبناني الشامل بوداع سليم تقلا الى مثواه الأخير، خير شاهد على إجماع اللبنانيين على تقدير مناقبية هذه الشخصية المرموقة ودوره الخلاّق في صوغ لبنان وطناً سيّداً حراً مستقلاً.